

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2004/G/21  
15 March 2004

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الستون

البند ٨ من جدول الأعمال

### مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب  
الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالإلانة

ما زالت قوات الاحتلال الإسرائيلية تمنع في مواصلة عملياتها العسكرية العنيفة والدموية التي تشنها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

في يوم أمس الأحد، ٧ آذار/مارس، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية مذبحه دموية أخرى في وسط غزة أسفرت عن مقتل ١٥ فلسطينياً، بينهم أطفال منهم طفل في السابعة من عمره اسمه يوسف عبدالله يونس، وصبي عمره ١٥ سنة اسمه محمد علي بدوي، وصبي عمره ١٢ سنة هو محمد عامر أبو زريق، كما جرح فيها ما لا يقل عن ٨٥ شخصاً آخر كانت جراح ١٥ منهم خطيرة، وذلك في أثناء غارة جلبت القتل إلى مخيمي النصيرات والبريج اللذين يقعان في قطاع غزة واللذين يتسمان بشدة الفقر وكثافة السكان.

وافتحمت عشرات الدبابات والمدرعات الإسرائيلية المدعومة بطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز آباتشي ذينك المخيمين تحت وابل من النيران الكثيفة التي أطلقت على الناس وممتلكاتهم مسفرة عن مقتل مدنيين فلسطينيين بينهم أطفال.

إن المذابح التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية وقوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني لا تقل وحشية وقسوة عن مذبح صبرا وشاتيلا، وقبيه، وخان يونس، ونحالين.

وقد اتبعت قوات الاحتلال الإسرائيلية في كل مدينة ومخيم لاجئين دخلته نمطاً واحداً متكرراً هو إطلاق النيران بشكل عشوائي وقتل المدنيين الأبرياء، والإضرار عمداً بالهياكل الأساسية للمياه والكهرباء والهاتف، والاستيلاء على منازل المدنيين، وإلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات المدنية، وإطلاق النيران على سيارات الإسعاف، ومنع وصول الرعاية الطبية إلى المصابين.

ووفقاً لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ٥٥ فلسطينياً وأصاب ٤٣٧ شخصاً آخر في الأرض الفلسطينية المحتلة في شهر شباط/فبراير الماضي وحده.

وإضافة إلى ذلك، جددت إسرائيل في الأسبوع الماضي عمليات الإعدام خارج نطاق القانون فقتلت سبعة فلسطينيين بينهم طفل عمره ١٠ سنوات في مدينة غزة، وذلك في انتهاك للقانون الدولي الذي يحظر دوغما استثناء قتل الأشخاص المحميين خارج إطار القانون، فوفقاً لاتفاقيات جنيف الأربع تُعتبر الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال أشخاصاً محميين، كما يشكل ذلك انتهاكاً جسيماً آخر للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

أما عمليات الاغتيال التي تقوم بها إسرائيل خارج نطاق القانون فقد أودت بحياة ما لا يقل عن ١٥٠ فلسطينياً بينهم ١١٠ أشخاص من المارة في السنوات الثلاث الأخيرة.

وفي هذه الأثناء، ورغم الجهود الفلسطينية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي، تمنع إسرائيل في ممارساتها الإجرامية ومنها قتل الفلسطينيين الأبرياء عمداً مستخدمة في ذلك نيران الرشاشات على نحو عشوائي لقتل الأطفال حتى داخل ساحات مدارسهم، وكذلك إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشديد الحصار الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومحاصرة مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله، وتعزيز الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية، والتقييد الشديد لحركة الناس والبضائع في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصعيد حملات الاحتجاز ضد الفلسطينيين، وهدم المنازل وتدمير الممتلكات الفلسطينية، والضم القسري للأراضي الفلسطينية.

ومن الواضح أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تصعد عن قصد وعمد هذه الاعتداءات على السكان الفلسطينيين في محاولة لتفجير الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فأعمال قوات الاحتلال اليومية، بما فيها قتل وجرح المدنيين، ومواصلة مصادرة الأراضي، وتدمير الممتلكات وبناء الجدار، هي أعمال من الواضح أن المقصود بها هو مفاجمة الوضع، وإشغال نيران التوتر، ووأد أية محاولة لاستعادة الهدوء وإحياء العملية السلمية.

وينبغي محاسبة إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى الإرهاب الذي تمارسه دولة إسرائيل والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان في أوساط الشعب الفلسطيني، وجلب مرتكبي هذه الأعمال أمام القضاء.

وفي ضوء المذابح المنتظمة التي ترتكبها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، نناشد سعادتك مرة أخرى ومن خلالكم المجتمع الدولي التدخل ووقف المذابح الجارية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ووقف الحصار الإسرائيلي لمقر الرئيس عرفات.

وأكون في غاية الامتنان لو أمكنكم اتخاذ ترتيبات لتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان في إطار البند ٨ من جدول أعمالها.

التوقيع: نبيل رملوي

السفير

المراقب الدائم

— — — — —